قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٦٧٦ لسنة ٢٠١٥
بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة تطوير الأقطان فى مصر

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى ما عرضته رئيسة المجلس التخصصى للتنمية الاقتصادية ؛

قـــــرر :

(المـــادة الأولى)

تُشكل لجنة برئاسة السيد المهندس/ محسن الجيلانى - الرئيس السابق للشركة القابضة للغزل والنسيج والخبير فى الغزل ، وعضوية كل من :

السيد الأستاذ/ أحمـــــد البســـاطـــى - رئيس اللجنة الدوليـــة للقطـــن والرئيس السابق لاتحاد مصدرى الأقطان .

السيد الدكتور/ محمـــد عبـد الجـــواد - أستـاذ المحاصـيل بكليـة الزراعـــة بجامعة الإسكندرية .

السيد المهندس/ أحمـد محسن عبد اللطيف - خـبـيـر الأقطان ورئيـس مـجلس إدارة شركة القاهرة للأقطان .

السيد الدكتور/ أحمـــــد مصطفـــــى - رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

السيد الدكتور/ منيـــــر جـــــــاد - الأستاذ غير المتفرغ بمعهد بحوث الأقطان .

(المـــادة الثانية)

تختص اللجنة بما يلى :

١ - توصيف الوضع الحالى للقطن المصرى .

٢ - التحقق من الأسباب التى أدت إلى تدهور زراعة وصناعة القطن المصرى .

٣ - وضع الحلول والمقترحات التى من شأنها النهوض بزراعة وصناعة القطن .

٤ - اقتراح الحلول والآليات الواجب اتباعها لتصريف المحصول الحالى وعدم تكرار أزمة محصول القطن فى المستقبل .

٥ - وضع تصور للتعديلات التشريعية المقترحة والتى من شأنها النهوض بزراعة وصناعة القطن المصرى .

٦ - اقتراح آليات التنسيق والمتابعة بين الوزارات والهيئات المعنية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .

٧ - وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع وإدارة القطن المصرى فى ظل التغيرات والتحولات العالمية وفى إطار ما طرأ من تغيرات فى أسواق التصدير .

٨ - دراسة أساليب تحسين الإنتاجية للأقطان المصرية بالتنسيق مع وزارة الزراعة .

٩ - صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمزارع واقتراح وسائل الدعم الفنى والمالى للمزارع المصرى .

١٠ - دراسة إمكانية إدخال زراعة أصناف جديدة من الأقطان طويلة التيلة قصيرة العمر عالية الإنتاجية .

١١ - دراسة آليات تأسيس منظمات للمزارعين ترتبط مع الشركات المصرية والدولية المصنعة للقطن بنوع من الشراكة أو التجارة العادلة .

١٢ - وضع استراتيجية لتطوير المحالج والمغازل المحلية بما يتوافق مع الأصناف الجديدة للقطن المزمع إنتاجها .

١٣ - إعداد مقترح لتعديل التعريفة الجمركية الخاصة بالغزل والنسيج بما من شأنه تحسين الأداء التنافسى للمنتج المصرى .

١٤ - دراسة إلغاء آلية التبخير الخارجى للأقطان والاستعاضة عنها بآلية أخرى للتبخير على أرض مصر وبأحدث التقنيات .

(المـــادة الثالثة)

للجنة أن تستعين بمن ترى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والمتخصصين فى زراعة القطن وصناعته سواء من أساتذة الجامعات أو العاملين بالدولة أو من غيرهم .

(المـــادة الرابعة)

على جميع الوزارات والهيئات ومراكز البحـوث المعنيـــة بزراعـة وصناعـــة القطـن أن تبادر إلى تقديم كافة المساعدات والبيانات متى طلبت اللجنة منها بذلك .

(المـــادة الخامسة)

على اللجنة أن تنتهـى من أعمالهـــا وأن تقـــدم تقـريراً بنتيجـــة تلك الأعمـــال إلى رئيس مجلس الوزراء خلال موعد أقصاه شهرين من تاريخه .

(المـــادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به فور صدوره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٥ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٥/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٢٥٩ س ٢٠١٥ - ١٥٠٨